ملخص سياسة SESRI
العدد 4
مارس 2025

الرفاه الاقتصادي، الهشاشة المالية وتفاوتات الاستهلاك: التوجهات في سياسات الحماية الاجتماعية في قطر.

د. أ.د. أروكيسامي بيرياناياغام، أ.د. كلثم الغانم، د. راشد ميمون، نور آل ثاني، فهد البوعنين، فهميدا ناهين، آلاء الشريف

شكّلت التحولات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها قطر خلال العقود الثلاثة الماضية الأسس الداعمة لازدهارها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ويعكس ارتفاع الدخول والتنويع الاقتصادي المستمر مسيرة التحول الاقتصادي الجاري في البلاد. ومع ذلك، أدت العولمة إلى تغيير أنماط وسلوكيات الاستهلاك عالمياً، واتضحت آثارها بشكل خاص في الدول ذات الدخل المرتفع مثل قطر. تعكس البيانات الواردة في موجز السياسات هذا تصورات الأفراد للرفاه الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية، وكيفية تكوين توقعاتهم الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بينما أظهر السكان تفاؤلاً اقتصادياً عالياً ومرونة مالية، كشفت الدراسة أيضاً عن وجود نقاط ضعف اقتصادية ملحوظة (مثل ارتفاع مستويات الديون) وتفاوتات استهلاكية. ورغم النمو الاقتصادي الإجمالي، فإن عدم المساواة في الدخل في قطر قد لا تستمر فحسب، بل قد يتسع نطاقها في السنوات المقبلة (!). تستلزم هذه النتائج المتباينة ضرورة توجيه سياسات الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع التزام قطر ببناء مجتمع مزدهر يقوم على أسس متينة من العدالة الاجتماعية.

الأهداف

يهدف موجز السياسات هذا إلى تحليل التوازن المعقّد بين الرفاه الاقتصادي، والهشاشة المالية، والتفاوت في الاستهلاك في قطر، واستكشاف سُبل توجيه سياسات الحماية الاجتماعية في البلاد لمواجهة هذه التحديات. وبينما تواصل دولة قطر تطوير نظام رعايتها الاجتماعية، يغدو من الأهمية بمكان أن يدرك صنّاع السياسات الفروق الدقيقة المرتبطة بالرفاه الاقتصادي وعدم المساواة، بما يضمن أن ينعم جميع المواطنين بشكل فعّال من ازدهار البلاد.

مصادر البيانات

يهدف موجز السياسات هذا إلى تحليل التوازن المعقّد بين الرفاه الاقتصادي، والهشاشاعتمد التحليل الوارد في موجز السياسات هذا على بيانات "مسح القيم والسلوكيات الاستهلاكية في قطر 2024" الذي قام به معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية (SESRI). وقد شمل المسح جمع بيانات متعلقة بدخل السكان، وأنماط استهلاكهم، ورفاههم الاقتصادي، فضلاً عن قيم الاستهلاك وتفضيلاته وممارسات الاستهلاك المستدام. وقد نُفذ المسح باستخدام تقنية المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (CAPI)، مع اعتماد منهجية العينة الطبقية العشوائية التي تمثل المجتمع القطري تمثيلاً وطنياً شاملاً عبر مختلف المناطق الإدارية في البلاد. وشملت عينة المسح 2,026 مقابلة مكتملة مع الأسر، تضمنت مقابلات فردية مع 983 قطرياً و1,043 مقيمًا. كما قام المسح بتقييم العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤثرة في قيم وسلوكيات الاستهلاك، مستخدماً في ذلك مقاييس متعددة الأبعاد مستمدة من مجال الاقتصاد السلوكي.

الرفاه الاقتصادي الحالي حسب الجنسية ومستوى الدخل

يعرض هذا القسم كيفية تباين تصورات الرفاه المالي الحالي وفقاً للجنسية ومستوى الدخل. ويوضح الشكل 1 الوضع المالي للمستجيبين من حيث العيش بشكل مريح، أو تدبر الأمور بحذر، أو مواجهة صعوبات مالية. أفادت نسبة أعلى من القطريين (61%) بأنهم يعيشون بشكل مريح مقارنة بالمقيمين (40%). بالمقابل، أفاد عدد أكبر من المقيمين (15%) بأنهم يواجهون صعوبة مالية مقارنة بالقطريين (10%). يقسم الشكل 1 ردود القطريين وغير القطريين حسب مستوى الدخل. كانت الأسر القطرية ذات الدخل المرتفع أكثر احتمالاً للإبلاغ عن العيش بشكل مريح. بينما 5% فقط من الأسر القطرية التي تتجاوز دخلها 70,000 ريال قطري أفادت بمواجهة صعوبات مالية مقارنة بـ 17% من الأسر التي يقل دخلها عن 30,000 ريال قطري. ومن المثير للاهتمام أن الأسر القطرية ذات الدخل المتوسط (30,000–50,000 ريال قطري) والدخل المنخفض (أقل من 30,000 ريال قطري) أفادت بمستويات مشابهة من "تدبر الأمور بحذر". أما بين المقيمين، فقد أفاد 6% فقط من أولئك الذين يتجاوز دخلهم 25,000 ريال قطري بمواجهة صعوبات مالية مقارنة بـ 25% من أولئك الذين يقل دخلهم عن 10,000

ريال قطري. وأخيراً، أفاد 79% من الأسر القطرية ذات الدخل المرتفع و58% من الأسر المقيمة ذات الدخل المرتفع بأنهم "يعيشون براحة". (انظر الشكل 1).

الشكل 1: الوضع المالي الحالي حسب مستويات الدخل الشهري (بالريال القطري)

القطريون

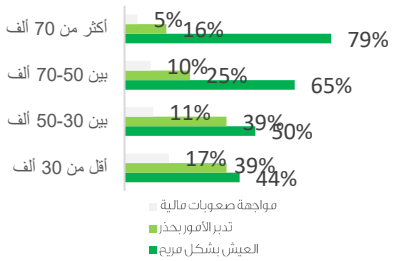

المقيمون

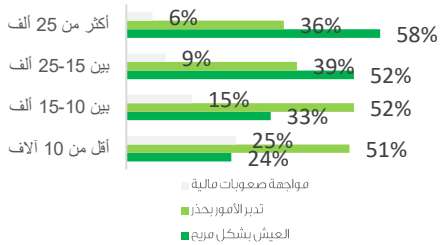

يوضح الشكل 2 تفاؤل المقيمين بشأن زيادة دخلهم في العامين المقبلين. حيث توقع معظم المستجيبين (63% من القطريين و55% من المقيمين) زيادة دخلهم خلال العامين المقبلين، مما يعكس الثقة العالية والتفاؤل تجاه الاقتصاد القطري. بينما 7% فقط من القطريين و9% من المقيمين توقعوا انخفاض دخلهم. تُظهر البيانات نمطاً واضحاً عبر فئات الدخل المختلفة: كلما ارتفع دخل الأسرة، زادت التوقعات بزيادة الدخل في العامين المقبلين (الشكل 2).

الشكل 2: توقعات زيادة الدخل في العامين المقبلين (القطريون)

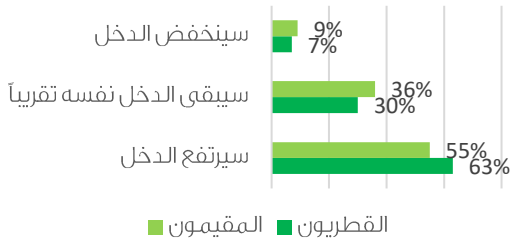

الحرية المالية والهشاشة المالية

تُعد الهشاشة المالية قضية ملحة تؤثر على الأفراد والأسر على حد سواء، حيث تنشأ تعقيداتها من عوامل متعددة تشمل التقلبات الاقتصادية، والظروف الشخصية، والعوائق الهيكلية التي قد تفاقم الصعوبات المالية. يستعرض هذا القسم النتائج المتعلقة بالأسر المبلغة عن وجود ديون أو قروض أو التزامات مالية لديها.

يشير مصطلح "الدَّيْن" إلى إجمالي المبالغ المقترضة من قبل الأفراد أو المؤسسات، ويشمل ذلك أشكالاً متعددة من الاقتراض مثل القروض المصرفية، وأرصدة بطاقات الائتمان، والرهون العقارية، والسندات التي تتطلب جميعها السداد عادة مع فائدة. في حين أن مصطلح "القرض" يشير تحديداً على نوع معين من الديون الذي يتم سداده على أقساط خلال فترة زمنية محددة.

وتُظهر البيانات في الشكل (3) أن الأسر القطرية تبدي ميلاً أكبر للاقتراض مقارنة بالأسر المقيمة، حيث أفاد أكثر من نصف الأسر القطرية (56%) بالحصول على قروض من البنوك، بينما أقرّ قرابة الربع (23%) بالاقتراض من جهات عملهم. في المقابل، لم يبلغ عن الاقتراض سوى ربع الأسر المقيمة (25%)، مع تسجيل الأسر الآسيوية الجنوبية لأدنى معدلات الاقتراض بين المقيمين.

ويبلغ مستوى المديونية ذروته بين الأسر القطرية التي يتراوح دخلها الشهري بين 30,000 و50,000 ريال قطري، حيث سجلت نسبة مديونية مرتفعة تصل إلى 70%. كما يلاحظ نمط مشابه – وإن كان أقل حدة – بين الأسر المقيمة، حيث سجلت شريحة الدخل (10,000-15,00 ريال شهرياً) ثاني أدنى فئة دخلية) أعلى مستويات للمديونية.

الشكل 3: المديونية حسب مستويات الدخل (القطريون)

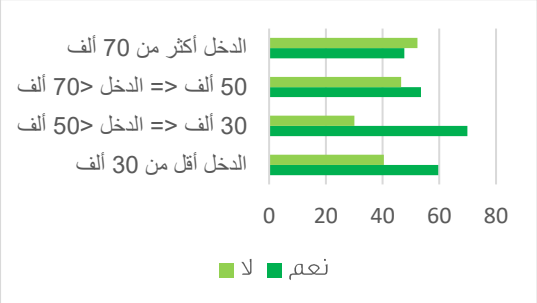

(المقيمون)

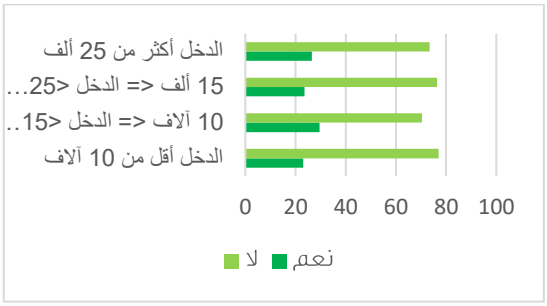

التفاوت في الاستهلاك

يبلغ "معامل جيني" للأسر القطرية 0.49، مما يشير إلى وجود تفاوت استهلاكي كبير (الجدول 1). ويعد هذا الرقم أعلى بشكل ملحوظ من النرويج (0.29) وأيرلندا (0.26) ـ وهما دولتان تتمتعان بمستويات مماثلة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2). أما نسبة p90/p10 للقطريين فتبلغ 9، مما يعني أن إنفاق أعلى 10% من الأفراد استهلاكياً يزيد بنحو عشرة أضعاف عن إنفاق أدنى 10%. وفي المقابل، يتمتع المقيمون ذوي الياقات البيضاء بقيم أقل لكل من "معامل جيني" (0.33) ونسبة (4) p90/p10، لكنها تظل مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأوروبية.

الجدول 1: التفاوت في الاستهلاك: معامل جيني والنسب المئوية لتوزيع إجمالي الإنفاق الشهري للفرد من القطريين والمقيمين

	p90/p10	p90/p50	p10/p50	p75/p25	p75/p50	p25/p50	معامل جيني
القطريون	9	3	0.4	3	2	1	0.49
المقيمون	4	2	0.5	2	1	1	0.33

الخاتمة

تكشف النتائج الواردة في موجز السياسات هذا عن تفاؤل اقتصادي كبير وقدرة مالية على الصمود لدى المقيمين، إلى جانب مستويات ملحوظة من المديونية المالية والهشاشة الاقتصادية، بما في ذلك تفاوتات الاستهلاك، مع اقتراب عام 2025 [3]. وتقدم هذه النتائج رؤى حاسمة لتوجيه سياسات الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من منظور المساواة والعدالة الاجتماعية [4]. وفيما يلي بعض الرؤى الرئيسية المستخلصة من التحليل:

- أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين مستوى دخل الأسرة وإدراك القطريين للرفاه الاقتصادي والاستقرار المالي. كما تبين وجود علاقة إيجابية واضحة بين التعليم، والدخل، والاستقرار المالي.
- يتفاوت مستوى عدم المساواة في الاستهلاك بين المواطنين والمقيمين، حيث ارتفع بين المواطنين القطريين (معامل جيني = 0.49؛ نسبة p90/p10 = 9) بينما كان أقل بين المقيمين.
- بلغت نسبة المديونية 56% بين القطريين مقابل 26% بين المقيمين، مع كون الطوارئ السبب الرئيسي للاقتراض في كلا المجموعتين.
- ارتبطت المستويات التعليمية الأعلى بانخفاض معدلات الصعوبات المالية. حيث أبلغ 26% من الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي عن معاناتهم مالياً، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 32% بين من أكملوا التعليم الثانوي فقط، وإلى 38% بين من لم يكملوا تعليمهم الثانوي [5].

المصادر

1. Planning and Statistics Authority 2021. Qatar Voluntary National Review 2021 Report on the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development.
2. Rötheli, T. F. (2020). The Behavioral Economics of Inflation Expectations: Macroeconomics Meets Psychology. New York: Cambridge University Pres
3. World Bank (2024). Poverty and Inequality Platform (version September 2024).World Inequality Database.
4. General Secretariat for Development Planning. (2008). *Qatar National Vision 2030*. Doha, Qatar. Retrieved from https://www.npc.qa/en/QNV/Documents/QNV2030_English_v2.pdf Social and Economic Survey Research Insitute (SESR) 2025. Project Report on Consumption Values and Behavior Survey in Qatar. SESRI, Qatar University

توصيات السياسات

1. ضرورة تعزيز الوعي بأهمية وضع ميزانية للأسرة لضمان الاستقرار المالي والاستدامة المالية.
2. أهمية معالجة الفجوات في الدخل والاستهلاك من خلال سياسات الحماية الاجتماعية وبرامج الشمول المالي لضمان تكافؤ الفرص لجميع الأسر.
3. نظراً للنسبة المرتفعة من القروض والديون، يجب على صناع السياسات التركيز على برامج التثقيف المالي والتعليم، ومبادرات الإدخار (للطوارئ)، واستراتيجيات إدارة المال، وخيارات التمويل المستدام.